محالفته للمعقولات والوجود لا ينافي المعقولات لان المنافي للشي لا يعرض له والوجود
يعرض لجميع المعقولات فلا ينافي شيا منها فان قيل العدم امر معقول فالوجود ينافيه
فلا يصح قولكم الوجود لا ينافي شيا من المعقولات اجيب بان العدم من حيث انه معقول
يعرض له الوجود ولا يكون بهذا الاعتبار منافيا له فان اعتبار كونه منافيا غير اعتبار
كونه معقولا قال وقيتا وقالت الشيئية فلا تتحقق بدونه والمنازع مكابر مقتضى عقله
اقول اعلم ان من قال بان الوجود عين الماهية لا يمكنه القول بكون المعدوم
شيا على معنى ان الماهية يجوز تقررها في الخارج منفكة عن الوجود
والا لزم اجتماع النقيضين وهما الوجود والعدم معا واما من قال بان الوجود
زايد على الماهية فقد اختلفوا فزعم بعضهم ان الماهية يجوز تقررها في الخارج
منفكة عن الوجود وهذا معنى قولهم المعدوم شي ومنهم من منع ذلك والاول مذهب
المعتزلة والثاني مذهب سائر المتكلمين والحكماء واتفقوا على ان المنفي ليس بشي على هذا
التفسير وعنوا بالمنفي الماهيات الممتنعة الوجود في الخارج فعلى هذا محل النزاع الماهيات
المعدومات الممكنة الوجود واذا عرفت ذلك فاعلم ان قوله وقيتا وقالت الشيئية اي الوجود
يساوق الشيئية ويلازمها على معنى ان كل ما هو موجود هو شي وكلما ليس بموجود فليس
بشي فالمعدوم في الخارج سوا كان ممكنا او ممتنعا ليس بشي ومن نازع في هذا فقد كابر مقتضى
عقله فان العقل قاض بان المعدوم لا تقرر له في الخارج فلا يكون شيا قال وكيف تتحقق
بدونه مع اثبات القدرة وانتفا الاتصاف وانحصار الموجود مع عدم تعقل الزايد اقول
القايلون بان المعدوم شي قد اثبتوا القدرة وهي الصفة المؤثرة وقد ثبت ان اتصاف
الماهية بالصفة غير ثابت في الاعيان بل هو امر اعتباري لانه لو ثبت في الاعيان لكان متصفا
بالثبوت فاتصافه بالثبوت ايضا يكون ثابتا فيلزم التسلسل وهو محال اذا عرفت ذلك فاعلم
ان المصنف قال كيف تتحقق الشيئية بدون الوجود اي كيف يتحقق ان المعدوم شي مع اثبات
القدرة وانتفا اتصاف الشي بالصفة في الاعيان لان المنافاة بينهما متحققة وذلك لانه على
تقدير تحقق الشيئية بدون الوجود لا يبقى للقدرة لانه لو بقيت فتاثيرها في الذات او في الوجود
او في اتصاف الذات بالوجود والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلان الذات ثابتة
في العدم مستغنية عن المؤثر عندهم واما الثاني فلان الوجود عندهم حال والحال غير مقدور
واما الثالث فلان الاتصاف منتف في الخارج فلا تاثير للقدرة فيه واذا بطلت الاقسام
باسرها انتفى القدرة فالقول بتحقق الشيئية بدون الوجود ينافي اثبات القدرة وانتفا
الاتصاف والثاني ثابت فانتفى الاول قوله وانحصار الموجود مع عدم تعقل الزايد اي كيف
تحقق الشيئية بدون الوجود اي مع انحصار الموجود اي مع تناهيه مع عدم تعقل امر زايد
على الكون في الاعيان هذا بيانها انه ادل على عدم تحقق الشيئية بدون الوجود مع انحصار
الموجود مع عدم تعقل الزايد بما لا نهايات والتالي ثابت بالاجماع فانتفى الاول اما بيان الاجماع

فلانه لو تحقق الشيئية بدون الوجود لثبت في العدم اشخاص غير متناهية لكل ماهية
نوعيه كما هو مذهبهم والثبوت هو الوجود والعدم معقول امر زايد على الكون
في الاعيان فلو كان للاشخاص الغير المتناهية ثبوت لكان لها كون فيكون لها وجود اذ
الكون هو الوجود فيلزم وجود اشخاص غير متناهية فلا يكون الوجود منحصرا اي متناهيا
ضرورة عدم تناهيها واما بيان ثبوت التالي فلان عدم تعقل الزايد على الكون
في الاعيان ضروري وانحصار الموجودات ثابت عندهم قال ولو اقتضى التمييز الثبوت
عينا لزم منه محالات والامكان اعتباري يعرض لما وافقونا على انتفائه اقول
لما فرغ عن اقامة الحجة على بطلان مذهبهم شرع في ابطال حجتهم على ان المعدوم
شي اي ثابت متقرر اما الحجة الاولى فتقريرها ان المعدوم متميز وكل متميز ثابت
فالمعدوم ثابت اما الصغرى فبيانها من وجوه الاول ان المعدوم معلوم والمعلوم
متميز الثاني ان المعدوم مراد والمراد متميز الثالث ان المعدوم مقدور والمقدور
متميز واما الكبرى فلان التمييز صفة ثابتة للمتميز وثبوت الصفة للموصوف فرع ثبوت
الموصوف وقد اجاب المصنف بمنع ثبوت الكبرى بان قال لا نسلم ان كل متميز
ثابت في الاعيان وان التمييز لا يقتضي الثبوت عينا والا لزم منه محالات لان المعدوم
الممتنع لذاته كشريك الباري واجتماع الضدين وغيرهما متميز بعضها عن البعض
فلو اقتضى التمييز الثبوت عينا لزم ثبوت هذه المعدومات الممتنعة وهي غير ثابتة
في الاعيان بالاتفاق ولان الخياليات التي تركبها متميزة فلو اقتضى التمييز الثبوت عينا لزم
ثبوتها في الاعيان وهو محال عندهم وكذلك لو وجد متميز عن غيره فلو اقتضى
التمييز الثبوت عينا لزم ثبوته في الاعيان وهو محال الحجة الثانية ان المعدوم
ممكن والامكان ليس بمنفي والا لا فرق بين نفي الامكان والامكان فيكون الامكان ثابتا
وليس جوهرا قائما بذاته لانه اضافي والاضافي يستدعي محلا يقوم به فلا يكون جوهرا
فيكون عرضا فلا بد له من محل ثابت لاستحالة قيام الصفة الثابتة بالمنفي ولا يجوز
ان يكون محله غير المعدوم والممكن لاستحالة قيام الصفة بغير موصوفها فيكون
المعدوم ثابتا اجاب المصنف بان الامكان امر اعتباري لانه لو كان خارجيا
يلزم التسلسل والامكان يعرض لما وافقونا على انتفائه وهو المركبات الخيالية فلا
يستدعي ثبوت محله قال وهو مرادف الثبوت والعدم مرادف للنفي فلا واسطة
اقول لما فرغ من مساوقة الشيئية والوجود شرع في نفي الحال واثبتها ابو هاشم
واتباعه من المعتزلة وامام الحرمين والقاضي ابو بكر وحدوها بانها صفة
قايمة بموجود ليست هي موجودة ولا معدومة فيكون الثابت عندهم اعم من
الموجود والمعدوم اعم من المنفي وهو باطل بالضرورة لان العقل يقضي بانه لا واسطة
بين الوجود والعدم فالحق ان الوجود مرادف الثبوت والعدم مرادف للنفي فلا واسطة بين الثبوت

Copyright © King Saud University